الكافي في النحو
لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس(٣٣٨هـ)
جمعا ودراسة

د٠ تركي بن صالح المعبدي الحربي (*)

المقدمة :

الحمد لله والصّلاة والسّلام على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم وبعد:

فتراثنا النّحويّ المفقود جدير بالبحث والدّراسة، فكم من مصدر تناقل العلماء مسائله وأخذوا منه وعزوا إليه ويعدُّ اليوم في عداد المفقود، وقد رأيت منذ زمن في أثناء اطّلاعي على بعض كتب النّحو شذراتٍ ونقولًا يعزوها العلماء إلى كتاب **(الكافي في النّحو)** لأبي جعفر أحمد بن محمّد النّحّاس المتوفّى في سنة (٣٣٨هـ)، ورجوت أن أقف على مخطوط من هذا الكتاب وبحثت في فهارس المخطوطات غير أنّي لم أقف على أي نسخة مخطوطة لهذا الكتاب؛ فارتأيت أن أجمع النّقول والمسائل المعزوّة إليه في كتب النّحو واللّغة في بحث علميّ وأدرسها دراسة علميّة مستقلّة.

وقد اتّبعت في البحث الخطّة التّالية:

المبحث الأوّل: التّعريف بابن النّحّاس (اسمه، ومولده ونشأته ووفاته، وشيوخه وتلاميذه، ومؤلّفاته).

المبحث الثّاني: كتاب الكافي في النّحو لابن النّحّاس (تحقيق اسم الكتاب، وحجم الكتاب وترتيبه، وقيمته العلميّة).

المبحث الثّالث: المسائل التي ذكرها العلماء من كتاب الكافي.

(*) عضو هيئة التدريس بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

وقد سرت في البحث على المنهج الآتي:

أولًا: لم أدرس من المسائل إلّا ما نصّ عليه العلماء باسم ابن النّحّاس مقرونة باسم كتاب الكافي.

ثانيًا: تركت ما نصّ العلماء عليه بأنّه من كلام ابن النّحّاس دون ذكر كتاب الكافي؛ لاحتمال أن يكون النّقل من كتاب آخر.

ثالثًا: تركت ما عزاه العلماء إلى صاحب الكافي؛ لاحتمال أن يكون المقصود هو كتاب الكافي في شرح الهادي للزّنجانيّ أو كتاب آخر.

رابعًا: رتّبت المسائل حسب ترتيب المصادر تاريخيًّا ولم أراعِ ترتيبها حسب أبوابها في كتب النّحو.

**

المبحث الأوّل

التّعريف بابن النّحّاس

أوّلا: اسمه:

هو أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المصريّ المراديّ، أبو جعفر المصريّ، المعروف بابن النّحّاس(١).

ثانيًا: مولده ونشأته ووفاته:

وُلد ابن النّحّاس بمصر وبها نشأ ودخل بغداد لطلب العلم ثمّ عاد إلى مصر، فسمع بها عن جماعة واشتغل بالتّصنيف حتّى وفاته بها سنة (٣٣٨هـ)(٢).

ثالثا: أشهر شيوخه وتلاميذه:

أشهر شيوخه:

عالم بشهرة ابن النّحّاس وسعة اطّلاعه وغزارة مؤلّفاته لا ريب بأنّ شيوخه وتلاميذه كثيرون، ومن يتتبع كتبه يلحظ ذلك جليًّا في كثرة أسانيده ووفرة نقوله عنهم، ومن أشهر شيوخ ابن النّحّاس:

١- محمّد بن أحمد بن كيسان (٢٩٩هـ)(٣).

٢- علي بن سليمان الأخفش (٣١٠هـ)(٤).

٣- إبراهيم بن السّريّ بن سهل الزّجّاج (٣١١هـ)(٥).

٤- إبراهيم بن محمّد بن عرفة المعروف بنفطويه (٣٢٣هـ)(٦).

٥- محمّد بن القاسم بن محمّد الأنباريّ (٣٢٧هـ)(٧).

---

(١) ينظر: طبقات النحويين ٢٢٠، ونزهة الألباء ٢١٧.
(٢) ينظر: إنباه الرواة ١٠١/١، وطبقات النحاة ٢٢٤.
(٣) ينظر: إعراب القرآن ٥٥٦/١.
(٤) ينظر: شرح القصائد التسع ٢٣٠/١.
(٥) ينظر: شرح القصائد التسع ٢٣٠/١.
(٦) ينظر: بغية الوعاة ٤٢٩/١.
(٧) ينظر: إنباه الرواة ١٠١/١.

أشهر تلاميذه:

١- عبد السّلام بن السَّمح بن نابل الهواريّ (٣٨٧هـ)[١].

٢- محمّد بن يحيى بن عبد السّلام الأزديّ الرّياحيّ (٣٥٨هـ)[٢].

٣- محمّد بن خراسان النّحويّ (٣٨٦هـ)[٣].

٤- مُنذر بن سعيد بن عبدالله البلّوطيّ القرطبيّ (٣٥٥هـ)[٤].

رابعا: مؤلّفات ابن النّحّاس في اللّغة:

كان ابن النّحّاس كثير التأليف غزير الرّواية صنّف كتبًا كثيرة[٥]. قال السّيوطيّ: قلمه أحسن من لسانه وكان لا ينكر أن يسأل أهل النّظر ويناقشهم عمّا أشكل عليه في تصانيفه[٦]. وفي هذا المبحث سأقتصر على مؤلّفات النّحّاس في اللّغة وأهمها:

١- إعراب القرآن[٧].

٢- شرح أبيات سيبويه[٨].

٣- عمدة الكُتَّاب[٩].

٤- التّفاحة في النّحو[١٠].

---

(١) ينظر: تاريخ علماء الأندلس ١٩٣/١.

(٢) ينظر: بغية الملتمس ١٣٤.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ٩٩/١.

(٤) ينظر: بغية الملتمس ٤٥٠.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ١٠١/١.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ٣٦٢/١.

(٧) حققه الدكتور زهير غازي زاهد، وطبع بمطبعة العاني ببغداد سنة ١٣٩٧هـ.

(٨) حققه الدكتور وهبة متولي عمر سالمة، وطبع بمكتبة الشباب بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ.

(٩) حققه بسام عبدالوهاب الجابي، وطبع بدار الجفان والجابي للنشر ببيروت سنة ١٤٢٥هـ.

(١٠) حققه كوركيس عواد، وطبع ببغداد سنة ١٣٨٥هـ.

٥- شرح القصائد التّسع المشهورات[١].

٦- اشتقاق أسماء الله[٢].

٧- الكلام على تفصيل إعراب قول سيبويه في أوّل الكتاب: هذا باب ما الكَلِم من العربيّة[٣].

٨- الكافي في النّحو[٤].

**

(١) حققه أحمد خطاب، وطبع بوزارة الإعلام بالعراق سنة ١٣٩٣هـ.

(٢) حققه الدكتور محمد الطبراني، وطبع بمركز البحوث والتواصل المعرفي بالرياض سنة ١٤٤١هـ.

(٣) حققه الدكتور حاتم الضامن ضمن كتابان في النحو، وطبع بدار البشائر بدمشق سنة ١٤٢٥هـ.

(٤) وهو موضوع البحث وسيأتي عنه الكلام مفصلا.

المبحث الثّاني

كتاب الكافي في النّحو لابن النّحّاس

أوّلا: تحقيق اسم الكتاب

كتاب الكافي من أشهر كتب ابن النّحّاس، ولا ريب في نسبته إليه، بيد أنّ كتب التّراجم مختلفة في عنوان الكتاب بين (الكافي في النّحو) و(الكافي في علم العربية)، فالقفطيّ واليمانيّ يسمّيانه (الكافي في النّحو)[١]، وعند المسعري وابن قاضي شهبة (الكافي في علم العربيّة)[٢]؛ والأرجح عندي الأوّل؛ لأنّ من نقل عنه من النّحاة نصّ على أنّه (الكافي في النّحو) كابن السّيد وابن الحاجب[٣].

ثانيًا: حجم الكتاب وترتيبه

كتاب الكافي من المختصرات النّحويّة ذكر ذلك ابن السّيد البطليوسيّ[٤]، ويغلب على ظنّي بأنّه سار فيه على ترتيب المختصرات المشهورة في النّحو كالجمل للزّجّاجيّ، والإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، واللمع لابن جنّي، إلّا أنّه كان يفسّر الأمثلة التي يستشهد بها في ثنايا الكتاب تفسيرًا لُغويًّا. وقد حدّد السّهيلي آخر مسألة من مسائل الكافي، فقال: وفيه حُجّة على النّحّاس والزّبيديّ حيث زعما ومن قال بقولهما: إنّه لا يُقال: اللهمّ صلِّ على مُحمّد وعلى آله؛ لأنّ المضمّر يردّ المعتلّ إلى أصله وأصله أهل، فلا يُقال: وعلى أهله. وبهذه المسألة ختم النّحّاس كتابه الكافي.

ثالثًا: قيمة الكتاب العلميّة

كتاب الكافي من المتون النّحويّة التي وجدت عناية واهتمامًا ملحوظًا من العلماء بين ناقل وشارح، ومؤيّد ومخالف، وقد أشار إليه ونقل عنه أشهر النّحاة

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ١٠١/١، وإشارة التعيين ٤٥.
(٢) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٤، وطبقات النحاة ٢٢٤.
(٣) ينظر: المسائل والأجوبة ٢٧٤/١، وأمالي ابن الحاجب ٦٧٨/٢ .
(٤) ينظر: المسائل والأجوبة ٢٧٤/١.

كالبطليوسيّ والسّهيلي وابن الحاجب والشّاطبيّ وابن هشام وغيرهم[١]. ومن مظاهر العناية به أنّه كان يدرس في حِلق العلم بالأندلس، قال القاضي عياض في ترجمة شيخه الحسن التّاهرتيّ: وقرأت عليه كثيرًا من كتب النّحو والأدب: الجمل لأبي القاسم الزّجّاجي، والواضح للزّبيديّ، والكافي لأبي جعفر النّحّاس[٢]، وقرأه ابن عطيّة على والده قراءة فكّ وتعلّم[٣].

ومن عناية العلماء به شرحه والتّعليق عليه فقد ألّف أبو العلاء المعريّ كتابًا يتّصل به أسماه (قاضي الحقّ) ولعل موضوعه- كما يتّضح من اسمه - يتعلّق بالفصل بين ابن النّحّاس ومخالفيه في كتاب الكافي[٤]، وممّن شرح الكافي أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف ابن الباذش الغرناطيّ (٥٤٢هـ)[٥]، وخالفه وتعقّبه في بعض المسائل ابن العريف الحسين ابن الوليد (٣٩٠هـ) في كتاب أسماه (الرّدّ على أبي جعفر النّحّاس)[٦].

**

(١) سيأتي ذكرهم في دراسة المسائل المنقولة عن كتاب الكافي.

(٢) ينظر: الغنية ١٤١.

(٣) ينظر: اشتقاق أسماء الله ١٠٠.

(٤) ينظر: معجم الأدباء ٣٣٢/١.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ١٤٣/٢.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ١١٦٤/٣.

المبحث الثّالث

المسائل التي ذكرها العلماء من كتاب الكافي

وقفت لابن النّحّاس في كتب النّحاة على عشر مسائل وهي كالتالي:

المسألة الأولى: قال ابن مكّيّ الصّقليّ: «قال ابن النّحّاس في كتابه (الكافي): السّلطان أُنثى، وقد يُذكّر، ويقع للواحد والجمع، قال أبو العبّاس المبُرِّد: جمع سَليط. قال ابن النّحّاس: يعني أنَّه مثل قولك: رَغيف ورُغفان»[١].

وفي هذا القول مسألتان:

المسألة الأولى: تذكير السّلطان وتأنيثه.

اتّفق الجمهور على أنّ السّلطان يُذكّر ويُؤنّث، واختلفوا في أيّهما أفصح التّأنيث أم التّذكير، وذلك على قولين:

القول الأوّل: إنّ الأفصح فيه التّأنيث، وإلى هذا القول ذهب الفرّاء وابن السِّكِّيت[٢]، وهو الذي يُفهم من كلام ابن النّحّاس، قال الفرّاء: «السّلطان: أُنثى وذكر، والتّأنيث عند الفصحاء أكثر، والعرب تقول: قضت به عليك السّلطان، وقد أخذت فلانًا السّلطانُ»[٣]. وأنشد الأنباريّ في تأنيثه قول أبي جحدر السّعديّ:

أَحَجَّاجُ لولا المُلْكُ هُنْتَ ولَيْسَ لِي بِما جَنَتِ السُّلْطانُ مِنْكَ يَدَانِ[٤]

---

(١) ينظر: تثقيف اللسان ١٨١.

(٢) ينظر: إصلاح المنطق ٥٦٣.

(٣) ينظر: المذكر والمؤنث ٧٤.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث ٣٨٣/١.

القول الثّاني: الأفصح هو التّذكير، وإلى هذا القول ذهب ابن التّستريّ وأبو البركات الأنباريّ[١]، قال ابن التّستريّ: «السّلطان: يُذكّر ويُؤنّث، وتذكيره أصحّ وأكثر»[٢]. وأنشد الأنباريّ في تذكيره للعمانيّ:

أو خِفْتَ بَعْضَ الجَوْرِ مِن سُلْطانِهِ
فَـدَعْهُ يَنْفُذْهُ إلى أوَنِـهِ[٣]

وقيل: إنّ من أنّثه عامله معاملة جمع التّكسير، ومن ذكره ذهب به إلى اللّفظ[٤].

المسألة الثّانية: وقوعه للمفرد والجمع.

ذكر ابن النّحّاس أيضًا هذا القول في كتابه (عمدة الكتّاب)[٥] وعزاه إلى المبرِّد وعزاه ابن الأنباريّ لبعض النّحويين، قال: والسّلاطين جمع الجمع، مثل: مَصِير ومُصْران[٦]، وأنشد الأنباريّ لأبي النّجم العجليّ:

عَرَفْتُ والعَقْلُ مِنْ العِرْفانِ
أنَّ الغَنِيَّ قَدْ سُدَّ بالحِيْطَانِ
إنْ لَمْ يُغِثْنِي سَيِّدُ السّلْطانِ

يريد: سيّد السّلاطين، وهو الخليفة[٧].

ومن النّحاة كابن الأثير من يرى أنّ (سلطان) مفرد وجمعه سَلاطين على القياس[٨]، وهو المفهوم من كلام سيبويه[٩]. وهذا القول هو الأصحّ في رأيي، أمّا

---

(١) ينظر: المذكر والمؤنث ٨٢.
(٢) ينظر: المذكر والمؤنث.
(٣) ينظر: المذكر والمؤنث ٣٨٣/١.
(٤) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ١١٦ .
(٥) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس ١١٦ .
(٦) ينظر: المذكر والمؤنث ٨٢.
(٧) ينظر: المذكر والمؤنث ٣٨٣/١.
(٨) ينظر: البديع١٥٣/٢.
(٩) ينظر: الكتاب ٢٦٠/٤.

ما استشهد به الأنباريّ فإنّه جعل (السُّلطان) اسمًا للجنس، كما نصّ على ذلك ابن سيده[١].

المسألة الثانية: قال ابن السَّيد البطليوسيّ: «وأمّا عطف الجُمل على الجُمل فإنّه نوعان: أحدهما: أن تكون الجملتان متشاكلتين في الإعراب كقولنا: (إنّ زيدًا قائمٌ وعمرًا خارجٌ) و(كان زيدٌ قائمًا وعمروٌ خارجًا) فتعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر.

والنّوع الثّاني: لا يُراعى فيه التّشاكل في الإعراب، كقولنا: (قام زيدٌ ومحمدًا أكرمته) و(مررت بعبدالله وأمّا خالدٌ فلم ألقَه). وفي هذا أبواب نصّ عليها سيبويه[٢] وجميع البصريين والكوفيين، لا أعلم بينهم خلافًا في ذلك، وذلك كثيرٌ في القرآن والكلام المنثور والمنظوم، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ﴾ [٣] وكقول خِرنق بنت هِفّان:

النّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ

وقد ذُكر ذلك في الموضوعات المختصرات في النّحو كالجمل[٤] والكافي لابن النّحّاس وغيرهما»[٥].

والذي يعنينا من كلام البطليوسيّ هو النّوع الثّاني الذي لا يُراعى فيه التّشاكل في الإعراب وهو الذي نُقل عن (الكافي) لابن النّحّاس، وفي هذه المسألة تفصيل:

أوّلا: عدم مراعاة التّشاكل في الإعراب كقولنا: (قام زيدٌ ومحمدًا أكرمته) و(مررتُ بعبدِالله وأمّا خالدٌ فلم ألقَه) وهو ما يعرف في كتب النّحو بالاشتغال، وهو باب واسع من أبواب النّحو، وحسبنا ما ذُكر في المسألة ففي المثال الأوّل

(١) ينظر: المخصص ١٥/١٧.
(٢) ينظر: الكتاب ٦٠/١ وما بعدها.
(٣) سورة النساء: ١٦٢.
(٤) ينظر: الجمل ٤٠.
(٥) ينظر: المسائل والأجوبة ٢٧٢/١وما بعدها، ورسائل في اللغة ٣٧٨ وما بعدها.

جاء اسم الاشتغال معطوفًا على جملة فعليّة وفي هذا الموضع يترجّح النّصب مع جواز الرّفع. وفي المثال الثّاني لا أثر للعطف مع الفعل بأمّا؛ لأنّها من أدوات الصّدر، فالكلام بعدها منقطع عمّا قبلها، فالرّفع بعدها أرجح ما لم يُوجد مُرجّح للنّصب، نحو: (وأمّا زيدًا فأكرمه)[١].

ثانيًا: ما جاء في الآية الكريمة والشّاهد الشّعريّ وهو ما بوّب له سيبويه في كتابه (هذا باب ما ينتصب على التّعظيم والمدح) قال سيبويه: «وسمعنا بعض العرب يقول: (الحمدُ لله ربَّ العالمين) فسألت عنها يونس فزعم أنَّها عربيّة. ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ ﴾[٢] فلو كان كلّه رفع كان جيّدًا. فأمّا (المؤتون) فمحمول على الابتداء. ونظير هذا النّصب من الشّعر قول الخِرنق:

النّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ.

فرفع الطّيبين كرفع المؤتين»[٣]. قال السّيرافيّ: «في المقيمين وجهان: أحدهما: أن يكون منصوبًا على المدح والثّناء. الآخر: أن يكون مجرورًا بالعطف على (ما)، فيكون معناه: ويصدقون بما أُنزل إليك وبالمقيمين الصّلاة، أي: بمذاهبهم وبدينهم، والمؤتون الزكاة: مبتدأ مستأنف، أو عطف على الرّاسخين»[٤].

وناقش ابن النّحّاس هذه المسألة في كتابه (إعراب القرآن)، فذكر الأقوال في نصب ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ ﴾ فسيبويه ينصبه على المدح أي: وأعني المقيمين، وأنشد:

النّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعَاقِدَ الأُزْرِ.

---

(١) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢٨٩/١، والدرر السنية ٤٥٠/١.

(٢) سورة النساء: ١٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٦٣/٢ وما بعدها بتصرف.

(٤) ينظر: شرح الكتاب ٣٩٥/٢.

قال: هذا أصحّ ما قيل في المقيمين، وقرأ سعيد بن جبير وعاصم الجحدريّ: ﴿**والمقيمون الصّلاةَ**﴾ وكذا هو في حرف عبدالله بن مسعود، فأمّا قراءة أُبيّ فهي: ﴿**والمقيمون الصّلوةَ**﴾ كما في المصاحف. وفي ﴿**المؤتونَ**﴾ خمسة أقوال: قال سيبويه: مرفوع بالابتداء، وقال غيره: مرفوع على إضمار مبتدأ، وقيل: معطوف على المُضمر الذي في المقيمين، وقيل: معطوف على المضمر في يُؤمنون، أي: يؤمنون هم والمؤتون، وقيل: معطوف على الرّاسخين(١).

وقال الزّجّاجيّ: «إذا تكررت النّعوت، فإن شئت أتبعتها الأوّل، وإن شئت قطعتها منه، ونصبتها بإضمار (أعني) أو رفعتها بإضمار المبتدأ» وتقدير البيت عنده (أعني النّازلين، وهم الطّيبون)(٢). وقال الواحديّ: «رفعه ونصبه على المدح، وبعضهم يرفع النّازلين وينصب الطّيبين، وهذا قول جميع البصريين، وعلى هذا القول المُؤرّج والفرّاء وأبو العبّاس»(٣).

هذه مجمل الأقوال في هذه المسألة، ويلاحظ أنّ البطليوسيّ – رحمه الله – قد أطلق الجواز في هذه المسألة، ولم يذكر هل العطف في المسألتين يجوز القياس عليه أم يُكتفى بالسماع على ما جاء في كتاب الله وكلام العرب فقط؟ أمّا ما يتعلّق بالعطف بالمسألة الأولى الواردة في باب الاشتغال فلا خلاف بين النّحاة فيها، وقد بوّبت لها كثير من كتب النّحو كالألفية وشروحها(٤). وأمّا العطف في مسألة النّصب على المدح فهو مخصوص بالنّعوت كما بوّبَ له سيبويه وذكره الزّجّاجيّ آنفًا وليس على إطلاقه كما يُفهم من كلام البطليوسيّ، وهو باب مقيس عند النّحاة، قال ابن الضّائع: وإذا عطفت فيجوز أن تتبعه – النعت – المعطوف

(١) ينظر: إعراب القرآن ٤٧٢/١.

(٢) ينظر: الجمل ١٥.

(٣) ينظر: التفسير البسيط ٧/١٩٢ .

(٤) ينظر: شرح الألفية للمرادي ٢٨٩/١، والدرر السنية ٤٥٠/١.

فتعربه بإعرابه، ويجوز أن تقطعه[١]. وبيّن ابن سيده أنّ الذي حمل العرب على تحويل الإعراب – فطورًا يرفعون وطورًا ينصبون– للدلالة على المدح والتّعظيم وبيان القصص والأحاديث، فيكون ذلك أذهب في الإطناب والإسهاب[٢].

المسألة الثّالثة: قال ابن الحاجب: «قال النّحّاس في كتابه (الكافي في النّحو) عن أبي أسحاق الزّجّاج في قول الشّاعر:

ولَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلابا

تقديره: ولو ولدت قُفيرة الكلابا يا جرو كلبٍ لسُبَّ بذلك السّبب الجِرو»[٣].

وذكر ابن النّحّاس قول الزّجّاج في كتابه (إعراب القرآن) فقال: ورأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن تقديره: ولو وَلَدَتْ قُفيرة الكلابَ، و(جِرو كلب) منصوب على النّداء[٤]. وضعّف ابن الحاجب هذا القول؛ لأنّه يلزم قائله حذف علامة التأنيث من قوله: (لَسُبَّ)، والفعل إذا أسند إلى فاعل مضمر غير حقيقي فالفصيح إثبات علامة التأنيث. أمّا إن أُريد جعل (بذلك الجرو) في موضع الفاعل وعدم إسناد الفعل إلى فاعل مضمر، فالمعنى مستقيم[٥].

ويُنسب الاستشهاد بهذا الشّاهد للكوفيّين وبعض المتأخّرين كعليّ بن سليمان الأخفش تلميذ المبرِّد على جواز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود

(١) ينظر: شرح الجمل ٦٢/١.
(٢) ينظر: شرح أبيات الجمل ١٠٧.
(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٦٧٨/٢.
(٤) ينظر: إعراب القرآن ١٢٩/٥.
(٥) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٦٧٨/٢.

المفعول الصّريح[1]. وأكثر النّحويين يعدّونه من الضّرورات التي لا يقاس عليها كابن جنّي والفارقيّ وغيرهما[2].

وتعدّدت أقوال النّحاة في تخريجه، فالفارقيّ يرى بأنّ القائم مقام الفاعل مصدر (سَبَّ) فهو مقدر في المعنى، والتّقدير: لسُبَّ السَّبُّ الكلابا، ورغم ذلك فهو ضعيف من وجهة نظره؛ لأنَّ المصدر والظرف والمفعول غير الصّريح وهو ما وصل الفعل إليه بحرف الجرّ متى اجتمعت مع مفعول صحيح لم يقم مقام الفاعل غيره[3].

وقال الفاليّ: الكلاب ليس بمفعول (سَبَّ) بل مفعول (ولدت) و(جِرو) نُصب على النّداء أو الذّمّ، فإن لم يكن المفعول به مذكورًا في الكلام، فالمسند إليه إمَّا المجرور بحرف الجرّ، أو المصدر، أو أحد الظّرفين على السّواء، يعني لا مزيّة في إقامة أحدهما مقام الفاعل على الآخر[4].

وبتأمّل كلّ هذه الأقوال نجد أنّها من أجل إيجاد مسوغ لنصب (الكلاب) والمعنى لا يستقيم إلّا بجعله هو النّائب عن الفاعل، أمّا نصبه فضرورة شعريّة أرغمت الشّاعر على ذلك. والله أعلم.

المسألة الرّابعة: قال السّهيليّ في الشّاهد الشّعريّ:

وانْصُرْ على آلِ الصّلِيبِ وعابِدِيهِ اليومَ آلَكَ

«وفيه حُجّة على النّحّاس والزّبيديّ حيث زعما ومن قال بقولهما أنّه لا يُقال: اللهمّ صلِّ على مُحمّد وعلى آله؛ لأنّ المضمر يردّ المعتلّ إلى أصله وأصله أهل، فلا يُقال: وعلى أهله. وبهذه المسألة ختم النّحّاس كتابه (الكافي)، وقولهما خطأ

(١) ينظر: خزانة الأدب ٣٣٧/١.

(٢) ينظر: الخصائص ١/ ٣٩٨ ، والإفصاح ٩٣.

(٣) ينظر: الإفصاح ٩٣.

(٤) ينظر: شرح اللباب ١٠٦.

من وجوه وغير معروف في قياس ولا سماع، وما وجدنا قطّ مضمرًا يردّ معتلًّا إلى أصله إلّا (أعطيتكموه) بردّ الواو وليس هو من الباب في وِرد ولا صدر ولا نقول أيضًا: إنّ (آلًا) أصله (أهل) كما ظنّ بعضهم، ولتوجيه الحِجاج عليهم موضع غير هذا، وفي الكامل من قول الكتابيّ لمعاوية حين ذكر عبد الملك: مِن آلِك وليس مِنك»[1].

هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها العلماء، فالكسائيّ وابن النّحّاس والزّبيديّ، لا يُجيزون قولهم: (اللَّهمَّ صلِّ على محمّد وآله). والصّواب عندهم: (اللَّهمَّ صلِّ على محمّد وآل محمّد)[2]، قال ابن هشام اللّخميّ في الردّ على الزّبيديّ: هذا الذي ذكره هو مذهب الكسائيّ، وهو أوّل من قال به، فاتّبعه هو، وأبو جعفر النّحّاس على رأيه، وليس بصحيح؛ لأنّه لا قياس له يعضده ولا سماع يُؤيّده؛ لأنَّ إضافة (آل) إلى المضمر قد وردت به عن العرب الأخبار ونطقت به الأشعار[3]. وأتى ببعض الشواهد التي جاءت عن العرب من ذلك ما ذكره السّهيلي في ردّه على النّحّاس من الشّاهد الشّعريّ وما نقله عن المبرِّد، وزاد على ذلك شواهد آخرى، منها قول الكُميت:

فأبلغْ بني الهِندينِ من آلِ وائلٍ وآلَ مناةَ والأقاربَ آلَكَ.

ولا أرى وجود مسوّغ لمانعي هذا الأسلوب، وقد تحقّق فيه عودة الضّمير على مذكور، وقد دلّ السّماع والقياس واتّفاق كثير من النّحويين واللّغويين على صحّته، قال البطليوسيّ في بيت المتنبيّ:

واللهُ يُسْعدُ كُلَّ يومٍ جَدّهُ ويَزِيدُ من أعْدائِهِ في آلِهِ

«أبو الطّيّب وإن كان ممّن لا يُحتجّ به في اللّغة، فإن بيته هذا حُجّة من جهة أخرى، وذلك أنّ النّاس عُنوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من

(١) ينظر: الروض الأنف ١٥٢/١ .
(٢) ينظر: لحن العامة ٧١، والتهذيب بمحكم الترتيب ٢٦١.
(٣) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان ٢٧.

اللّغويين والنّحويين، كابن خالويه وابن جنّيّ وغيرهما، وما رأيت أحدًا منهم أنكر عليه إضافة (آل) إلى المضمر، وكذلك جميع من تكلّم في شعره من الكتّاب والشّعراء كالوحيد وابن عبّاد والحاتميّ وابن وكيع، لا أعلم لأحد منهم اعتراضًا في هذا البيت على أنّ هذا لم يكن له أصل عندهم، فلذلك لم يتكلّموا فيه»[1].

المسألة الخامسة: قال الزّركشيّ: «قال أبو جعفر النّحّاس في كتاب (الكافي): اعلم أنّ (حتّى) فيها معنى الغاية وإن عطفت بها؛ ولهذا وجب أن تكون لإخراج شيء من شيء. انتهى. يريد أنّ العاطفة لا تخرج عن معنى الغاية نظرًا إلى أنّ المعطوف يجب أن يكون جزءًا من المعطوف عليه، وهذا الحكم تقتضيه (حتّى) من جهة كونها للغاية، لا من جهة كونها للعطف، فإنّ الأصل في العطف المغايرة»[2].

الكلام في (حتّى) عند النّحاة لا يخرج عن مسألتين : استعمالاتها ومعناها.

المسألة الأولى: استعمالاتها:

أوّلًا: تأتي حرف جرّ بمنزلة (إلى)، فتدخل على الأسماء، وفيها معنى الغاية كـ(إلى) إلّا أنّ ما بعدها يدخل فيما قبلها على الأصحّ بخلاف (إلى) ومن شرطها: أن يكون المجرور بها آخر جزء من الشّيء أو ما يلاقي آخر جزء من ذلك، نحو: أكلتُ السّمكة حتّى رأسِها، ونمتُ البارحة حتّى الصّباحِ.

ثانيًا: تأتي ناصبة تدخل على الأفعال المستقبلة فتنصبها بإضمار (أنْ) نحو: سرتُ حتّى أدخلَ البلدَ، فيكون الفعل و(أنْ) في تأويل مصدر مخفوض بـ(حتّى).

(١) ينظر: الاقتضاب ٣٨/١، والمدخل إلى تقويم اللسان ٢٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٢٤/٣.

ثالثًا: تأتي عاطفة، وشرطها أن يكون الثّاني من الأوّل إمّا بعضًا من جمع، نحو: قَدِم الحجّاجُ حتّى المشاةُ، أو جزءًا من كلّ، نحو: أعجبني الجاريةُ حتّى حديثُها.

رابعًا: تأتي حرفًا من حروف الابتداء، يُستأنف ما بعدها، كما يُستأنف ما بعد (أمّا) و (إذا)، نحو: ضربتُ القومَ حتّى زيدٌ [١].

هذا تقسيم البصريين، وعند الكوفيين أنّها ناصبة من غير إضمار (أنْ)، وزاد بعض النّحاة قسمًا خامسًا وهو أن تكون بمعنى الفاء[٢].

المسألة الثّانية: معانيها: تأتي لأحد معانٍ ثلاثة: انتهاء الغاية والتّعليل وبمعنى (إلّا) في الاستثناء.كذا قسّمها ابن هشام بيد أنّه لم يفصّل في هذه المواضع رغم تقسيمه لاستعمالاتها[٣].

والمتأمّل في كلام القدماء يلحظ أنّهم يرون أنّ (حتّى) تدلّ على الغاية في جميع استعمالاتها دون تفصيل كما هو ظاهر في قول ابن النّحّاس، وقد نصّ الزّجّاجيّ أيضًا على أنّها بمعنى الغاية، وذهب إلى هذا القول من المتأخّرين المالقيّ بأنّ معناها الغاية في جميع الكلام، إلّا أنّها تأتي حرف ابتداء، وتأتي حرف جرّ، وتأتي حرف عطف[٤]. والذي دعاهم لذلك حملها على (إلى) في إفادة الغاية[٥] و(إلى) تلازم الغاية بخلاف (حتّى) التي لا تُحمل عليها إلّا في الجرّ. قال الهرويّ: تكون حرفًا جارًّا على جهة الغاية، وتكون حرفًا من حروف العطف، وتكون ناصبة للفعل المستقبل، وتكون حرفًا من حروف الابتداء[٦].

---

(١) ينظر: مصابيح المغاني ٢٣٢، والأزهية ٢١٤.
(٢) ينظر: الجنى الداني ٤٩٨، والحفاية بتوضيح الكفاية ٦٨٦.
(٣) ينظر: مغني اللبيب ١٧٧.
(٤) ينظر: الجنى الداني ٤٩٨.
(٥) ينظر: جواهر الأدب ٤٠٤ .
(٦) ينظر: الأزهية ٢١٤.

المسألة السادسة: قال أبو حيّان: «وأمّا (ما زال) وأخواتها فقد نصّ النّحّاس في (الكافي): أنّ تقديم خبر (ما زال) عليها جيّد بالغ عند البصريين، وحكاه ابن خروف عن البصريين والكسائيّ، وقال: خالف الفرّاء في ذلك، ونصّ دريود على أنّه لا يجوز تقديم خبرها مع (لم) و (لن)، وليس ذلك بمرضيّ. انتهى».

للنّحاة في تقديم خبر (ما زال) عليها ثلاثة أقوال:

القول الأوّل: لا يجوز أن يتقدّم خبرها عليها إذا كان النّفي بـ (ما) وإن كان النّفي بغيرها من حروف النّفي جاز، وهذا قول الجمهور.

القول الثّاني: جواز التّقديم مطلقًا كان النّفي بـ (ما) أو بغيرها، وهذا قول ابن كيسان والكوفيين غير الفرّاء وقال به النّحّاس[1]،أي: أنّ النّفي إذا كان بـ(لا) أو (لن) أو (لم) فالتّقديم جائز عندهما جميعًا نحو: عالمًا لم يزل زيدٌ، ومن شواهدهم قول الشّاعر:

وَرَجَّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ على السِّنِّ خيرًا لا يزالُ يزيدُ[2].

القول الثّالث: منع تقديم خبرها عليها مُطلقًا بأيّ حرف كان النّفي، وهذا قول الفرّاء.

وذكر ابن عصفور أنّ الذي منع تقديم خبر (ما زال) أنّه فعل نُفي بـ(ما) والأفعال إذا نُفيت بـ(ما) لم يتقدّم معمولها عليها، والذي يجيز التّقديم يحتجّ بأنّه وإن كان منفيًّا في اللّفظ فإنّه موجب في المعنى، ورُدَّ على هذا التّعليل بأنّه لا حجّة فيه؛ لأنَّ العرب إنّما تلحظ لفظ (ما) لا معناها في معنى التّقديم[3].

---

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٣٩٨/١، والارتشاف ٣/ ١١٧٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣٩٨/١.

(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١٣٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٩٨/١.

وقال ابن السّيد: «أجاز ابن النّحّاس: منطلقًا ما زال زيدٌ، واحتجّ بأنّ العامل إنّما هو الفعل، وليست (ما) عاملة، وهذه حُجّة من أجاز التّقديم، والذين لم يجيزوا ذلك احتجّوا بأنّ معنى الدّوام والاتّصال إنّما حدث في الجملة بدخول (ما) على الفعل، ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليل على ذلك»[١].

والذي يظهر لي جواز تقديم خبر (ما زال) مع (ما) كما يرى ابن النّحّاس وغيره، ولا أرى منع التّقديم في (ما زال) فقط؛ لأنّ حروف النّفي كلّها لها الصدارة، ويدلّ على ذلك أيضًا أنّ (ما) مثل (ليس) في نفي الحال[٢]، والظّاهر من كلام سيبويه في (ليس) أنّه يجوز تقديم خبرها عليها[٣]، وهو مذهب جمهور البصريين[٤].

المسألة السّابعة: قال ابن هشام: «قال النّحّاس في (الكافي): اللّذان عندك فأكرمهما، الأحسن الرّفع؛ لأنّك تريد الإبهام، لمضارعته أسماء الشّرط، وأسماء الشّرط لا يعمل فيها ما قبلها. فإن أردت اثنين بأعيانها نصبت، فقلت: اللّذين؛ لأنّها ليست في معنى الشّرط، فيجوز أن يعمل فيها ما قبلها، وينبغي أن تسقط الفاء؛ لأنّه قد عَرِي من معنى الشّرط المقتضي للجواب»[٥].

وهذه المسألة قليلة التناول والتّفصيل في كتب النّحاة، فقد ذكر مكّيّ القيسيّ أنّ الاختيار عند سيبويه في (اللذان) الرّفع إذا وُصل بالفعل نحو: ﴿ وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ فَآذُوهُمَا ﴾ [٦] لأنّه لما وُصل بالفعل تمكّن معنى الشّرط فيه إذ لا يقع على شيء بعينه فلما تمكّن الشّرط والإبهام فيه جرى مجرى الشّرط فلم يعمل فيه

(١) ينظر: إصلاح الخلل ١٤٠.
(٢) ينظر: الإنصاف ١٣٩.
(٣) ينظر: إصلاح الخلل ١٤٠.
(٤) ينظر: الإنصاف ١٣٨.
(٥) ينظر: مختصر تذكرة ابن هشام ٣٧٠.
(٦) سورة النساء ١٦.

ما قبله من الإضمار كما لا يعمل في الشّرط ما قبله من مضمر أو مظهر فترفعه بالابتداء كما ترفع الشّرط. ويجوز فيه النّصب على تقدير إضمار فعل؛ لأنّه مُشبّه بالشّرط وليس المُشبّه بالشّيء كالشّيء في حكمه. أمّا إذا وُصل اللّذين بالظّرف بعُدَ شبهه بالشّرط، فيصير النّصب هو الاختيار إذا كان في الكلام معنى الأمر والنّهي، نحو: اللّذين عندك فأكرمهما، ويجوز فيه الرّفع(١).

وأشار سيبويه إلى مسألة اتّصال (اللذان) بالفعل وذكر جواز الأمرين النّصب والرّفع دون ترجيح، قال: «اللذين يأتيانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيدًا، وإن شئت رفعته على أن يكون مبنيًّا على مظهر أو مضمر، وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنّه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء. ألا ترى أنّك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمكرمٌ محمود، كان حسنًا. ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجز، وإنّما جاز ذلك لأنّ قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء»(٢).

وقال في موضع آخر: «وسألته – أي الخليل – عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء هاهنا؟ والذي يأتيني بمنزلة عبد الله، وأنت لا يجوز لك أن تقول: عبد الله فله درهمان؟ فقال: إنّما يحسن في (الذي) لأنّه جعل الآخر جوابًا للأوّل، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان»(٣).

وقال السّيرافيّ: «اللذين يأتيانك فاضربهما، يجوز فيه الرفع والنّصب، فإن جعلت اللذين بمنزلة زيد ولم تضمر مبتدأ ولا خبرًا كان الاختيار النّصب، ولم تدخل الفاء لجواب المجازاة، ولكنَّها دخلت كما دخلت حين قلت: زيدًا فاضربْ.

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن ١٩٣/١.
(٢) ينظر: الكتاب ١٣٩/١.
(٣) ينظر: الكتاب ١٠٢/٣.

ويجوز الرَّفع من وجهين: أن تضمر مبتدأ وخبرًا وتجعل الفاء جوابًا للجملة، كأنّك قدّرت: هذان اللذان يأتيانك، واللذان يأتيانك فاضربهما، والوجه الثّاني: ألّا تقصد، فكلّ اثنين أتياه وجب ضربهما. ويكون قوله: فاضربهما خبرًا، ودخلت الفاء للجواب لا للأمر»[1].

وذكر ابن يعيش أنّ الموصول إذا كان شائعًا لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمّنه معنى الجزاء، وإنّما أُشترط لدخول الفاء أن يكون شائعًا غير مخصوص وأن تكون صلته فعلًا أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنّه إذا كان كذلك كان فيه معنى الشّرط والجزاء، فدخلت فيه الفاء كما تدخل في الشّرط المحضّ، وذلك أنّه إذا كان شائعًا كان مبهمًا غير مخصوص، وباب الشّرط مبني على الإبهام، فإن جعلته لواحد مخصوص نحو: زيد الذي أتاني فله درهم، لم يجز أن تدخل الفاء في خبره؛ لبعده عن الشّرط والجزاء[2].

هذا ما وقفت عليه من كلام النّحاة في هذه المسألة وفيه تفصيل:

أوّلا: أن يلي الموصول فعل نحو: اللذان يأتيانك فأكرمهما، فيجوز الرفع في (اللذان) من وجهين:

الوجه الأوّل: تضمر جملة محذوفة من مبتدأ وخبر والتّقدير: هذان اللذان يأتيانك واللذان يأتيانك فأكرمهما، فيكون فيه معنى الشّرط، وتثبت الفاء في جواب الجملة كالشّرط.

الوجه الثّاني: يجوز إعراب (اللذان) مبتدأ من غير إضمار جملة قبله وتقع الفاء في خبره، من دون أن يقصد فيه معنى الشّرط، نحو: اللذان يأتيانك فأكرمهما.

---

(١) ينظر: شرح السيرافي ١٢٩/٤.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٢٣٠/١.

ويجوز فيه النّصب إذا لم تضمر مبتدأ ولا خبرًا، ولم تقصد معنى الشّرط، نحو: اللذين يأتيانك فأكرمهما، فتدخل الفاء على الفعل كما دخلت في نحو: زيدًا فاضرب.

ثانيا: أن يلي الموصول شبه جملة من ظرف أو جارّ ومجرور نحو: اللذان عندك فأكرمهما، فيجوز فيه أيضًا وجهان:

الوجه الأوّل: الرّفع إذا قُصد فيها معنى الشرط، فتضمر جملة من مبتدأ وخبر وتثبت الفاء في جوابها، والتّقدير: هذان اللذان عندك واللذان عندك فأكرمهما. هذا المفهوم من كلام سيبويه والسّيرافيّ واستحسنه ابن النّحّاس كما مرّ ورجّح مكّيّ فيه النّصب، فتقول: اللذين عندك فأكرمهما؛ لأنّه عندما ولي الموصول الظّرف بَعُد عن الشّرط، وإن كان فيه معنى الشّرط.

الوجه الثّاني: اللذين عندك أكرمهما ، فتنصب (اللذين) بالفعل بعدها وتسقط الفاء، والتّقديرّ: أكرم اللذين عندك أكرمهما، وهذا اختيار ابن النّحّاس، ومكّيّ يجيز الفاء نحو: اللذين عندك فأكرمهما.

المسألة الثّامنة: قال الشّاطبيّ: «البُكاء والبُكى لغتان، ليست إحداهما من الأخرى؛ لأنّ ما بينهما اختلافًا ما؛ إذ زعم الخليل أنّ البُكاء – بالمدّ – ما كان معه صوت، والبُكى – بالقصر – ما لم يكن معه صوت، وإنّما هو بمنزلة الحزن. حكى ذلك عنه النّحّاس في كافيه»[1].

وقول الخليل ذكره سيبويه، قال: المصدر مضموم الأوّل يكون للصّوت، نحو: العُواء والدُّعاء والزُّقاء، وكذلك نظيره من غير المُعتلّ، نحو: الصُّراخ والنُّباح والبُغام، ومن ذلك أيضا البُكاء، وقال الخليل: الذين قصروه جعلوه كالحُزن[2]. والذي في كتاب (العين) مُغاير لما نُقل عن الخليل، قال: البكاء ممدود ومقصور،

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٣/٢٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٤٤..

بكي يبكي، وباكيته فبكيته، أي: كنت أبكي منه[١]. وكذلك في (مختصر العين) للزّبيديّ: بكى يبكي بُكاء وبُكى[٢]. ومثله في (مختصر العين) للإسكافيّ: بكي يبكي من البُكاء، وباكاه فبكاه[٣].

ونقل كلام الخليل غير واحد من العلماء كابن ولّاد، قال: «فأمّا البُكاء فيُمدّ ويُقصر، فمن مدّه ذهب به إلى الصّوت، ومن قصره جعله كالحُزن. هذا قول الخليل»[٤]. وقال نشوان الحميريّ: «قال الخليل: إذا قصرت البُكاء فهو بمعنى الحزن، أي ليس معه صوت، وإذا كان ثَمَّ نشيج وصياح فهو ممدود، قال الشّاعر:

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لها بُكاها وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العَوِيلُ»[٥].

ولم يُفرّق الفرّاء بينهما، قال: «البُكا يُمدّ ويُقصر، فمن قصر أخرجه على (فُعَل)، ومن مدّه أخرجه على (فُعال) وقدّ مدّه الشّاعر في بيت وقصره، فقال:

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لها بُكاها وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العَوِيلُ»[٦]

وكذا قال القاليّ فجعلهما بمعنى واحد وساق شواهد عدّة على قوله. قال: «البُكاء يُمدّ ويُقصر، أنشد أبو العبّاس عن أبي العالية:

أتَرْبَيَّ من سُفْلى نُميرِ بنِ عامرٍ أجدَّ البُكى إنَّ التَّفرَّقَ باكِرُ

وقال كثير:

وما كُنْتُ أدري قبلَ عَزَّةَ ما البُكَى ولا مُوجِعاتُ الحُزْنِ حتَّى تولَّتِ

وقال آخر فمدّ وقصر:

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لها بُكاها وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العَوِيلُ

---

(١) ينظر: العين ٤١٧/٥.

(٢) ينظر: مختصر العين ٤٢/٢.

(٣) ينظر: مختصر العين ٨٢١/٢.

(٤) ينظر: المقصور والممدود ٣٠٣ .

(٥) ينظر: شمس العلوم ٦٠٥/١.

(٦) ينظر: المقصور والممدود ٤٢.

وقال الأعشى في المدّ:

ما بُكاءُ الكبيرِ بالأطلالِ وسُؤالي وما تردُّ سُؤالي

فمن مدّ كتبه بالألف، ومن قصره كتبه بالياء؛ لأنّه من بكى يبكي»[١]

والذي تبيّن لي من كلام العلماء أنّ البصريّين يفرّقون بين البَكاء والبُكى، فيجعلون البُكاء بالمدّ: الصّوت، والبُكى بالقصر: الحزن بلا صوت ونشيج. أمّا الكوفيّون فيجعلون البُكاء والبُكى بالمدّ والقصر شيئا واحدًا، وأنّ البُكى لغة في البُكاء، وفي رأيي أنّ التّفريق بين البُكاء والبُكى فيه شيء من التّكلّف خاصّة أنّ البُكاء جاء على (فُعال) وهو من المصادر التي تدلّ على الصّوت، والبُكى جاء على (فُعَل) وهو من المصادر التي تأتي مع المقصور كثيرًا[٢].

أمّا الاستشهاد بقول الشّاعر:

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لها بُكاها وما يُغْنِي البُكاءُ ولا العَوِيلُ.

فيجوز أنّه جاء على اللّغتين، أو أنّه من ضرورات الشّعر اضطرّ إليها الشّاعر من أجل الوزن الشّعريّ.

وممّا يرجح ذلك أيضًا أنَّ البُكاء والبُكا لها مثيلات في اللُّغة ولم يُفرّق بينها العلماء، قال الفرّاء: والدَّهنا والهَيجا يُمدّان وُقصران، وزكرياء يُمدّ ويُقصر، والنَّجا والنَّجاء يُمدّان ويُقصران، والوَحا والوَحاء يُمدّان ويُقصران[٣].

المسألة التّاسعة: قال الشّاطبيّ: «إذا أخبرت عن الياء في (ضربتني) قلت: الضّاربُهُ أنت أنا، فالألف واللّام هنا لـ(أنا) و(الضّارب) هو أنا، وإن شئت قلت في هذه المسألة: الضّاربي أنت أنا، فأتيت بالضّمير العائد على الألف واللّام على

(١) ينظر: المقصور والممدود: ٢٩٠.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٥٤٤.

(٣) ينظر: المقصور والممدود ٤٣.

المعنى. وعلى هذا الوجه أتي النّحويون بالبيت المشهور الذي أنشده النّحّاس في كافيه، وقال أنشد أبو بكر بن شُقير النّحويّ:

كيفَ أشكُو مِنكَ ما حَلَّ بِنا أنا أنتَ الضَّارِبي أنتَ أنا»[1].

ونقل السّخاويّ توجيه هذا البيت عن ابن برّي فقال: فيه وجهان:«أحدهما: أن تجعل الألف واللام لـ(أنا) والفعل لـ(أنت) فـ(أنا) مبتدأ و(أنت) مبتدأ ثان، و(الضّاربي) مبتدأ ثالث؛ لأنّه غير (أنت) إذ الألف واللام لـ(أنا) والعائد على الألف واللام الياء في (الضّاربي)؛ لأنّها (أنا) في المعنى و(أنت) فاعل بـ (الضاربي) أبرزته لمّا جرى على غير مَن هو له؛ إذ الألف واللام لـ (أنا) والفعل لـ(أنت) و(أنا) خبر (الضاربي) و(الضاربي) وخبره خبر (أنت) و(أنت) وخبره خبر (أنا).

والوجه الثّاني: أن تكون الألف واللام والفعل لـ(أنت) فـ(أنا) على هذا مبتدأ، و(أنت) مبتدأ ثان، و(الضاربي) خبر أنت، ولا برز الضمير فيه؛ لأنّه جرى على مَن هو له، ويكون الكلام قد تمّ عند قوله: (الضّاربي) ويكون (أنت أنا) على طريق المطابقة للأوّل؛ ليكون آخر الكلام دالًّا وجاريًا على أوّله، ألا تراه قال في أوّل الكلام: (أنا أنت)؟ ولهذا قال في آخره: (أنت أنا) أي: كيف أشكو ما حلّ بي منك وأنا أنت، وأنت أنا؛ فإذا شكوتك فكأنّما أشكو نفسي، ولو جعلت الألف واللّام والفعل في هذه المسألة لـ(أنا) لقلت: أنا أنت الضّاربك أنا، فـ(أنا) مبتدأ و(أنت) مبتدأ ثانٍ، و(الضّاربك) مبتدأ ثالث؛ لأنّه غير (أنت) وفيه ضمير يعود على الألف واللام التي هي (أنا) في المعنى، ولم يبرز الضّمير الذي في (الضّاربك)، و(الضّاربك) وخبره خبر (أنت)، و(أنت) وخبره خبر (أنا)»[2].

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٦/٢٣٦.

(٢) ينظر: سفر السعادة ٢/٧٢٠.

وأجاب بالوجه الأوّل نظمًا أبو بكر بن عمر بن إبراهيم بن دعّاس، لمّا سأله بعضهم بقوله:

أيّها الفاضلُ فِينا أَفْتِنا وأزِلْ عَنّا بِفتواكَ العَنا

كيفَ إعْرابُ نُحاةِ النّحْوِ في أنا أنتَ الضَّاربي أنتَ أنا

فأجاب بقوله:

أنا أنتَ الضّاربي مُبتدأ فاعتبرها يا إمامًا لَسِنا

أنتَ بعدَ الضّاربي فاعِلُهُ وأنا يُخبرُ عنهُ عَلنا

ثمّ إنّ الضّاربي أنتَ أنا خبرٌ عن أنتَ ما فيهِ انثِنا

وأنا الجملةُ عنهُ خبرٌ وهي مِن أنتَ إلى أنتَ أنا[1].

واستشكل ابن القوّاس هذه المسألة ونقل إعرابها عن البارقيّ في (شرح اللمع) قال:

والقول فيها: أنّ (أنا) الأوّل مبتدأ، و(أنت) الأوّل مبتدأ ثانٍ، والألف واللام لـ(أنا) و(قاتلي)[2] لـ(أنت)، فقد جرى اسم الفاعل صلة على الألف واللام التي هي (أنا)، فأبرز ضميره وهو (أنت)، فـ(أنت) يرتفع بـ(قاتلي)، و(أنا) خبر عن الألف واللام، وما بعدها خبر عن (أنت) الأوّل وهو وما بعده خبر عن (أنا) الأوّل، والعائد إلى (أنا) الأوّل (أنا) الثّاني، وإلى (أنت) الأوّل (أنت) الثّاني، وما بعده رُفع؛ لأنّه خبر مبتدأ، وموضع الألف واللام رفع؛ لأنّه خبر المبتدأ الذي هو (أنا)، و(أنت) فاعل (قاتلي) و(أنا) خبر عن الألف واللام»[3].

---

(١) ينظر: خزانة الأدب ٦/٧٥.

(٢) يروى في بعض المصادر القاتلي بدلًا عن الضاربي.

(٣) ينظر: تذكرة النحاة ٥٩٥.

قلت: لا ترد مثل هذا الأساليب في كلام الفصحاء، وهذا البيت وضعه بعض النّحاة للتّعليم[١]، وكان يجب أن يقول في البيت: الضاربه بالهاء لا بالياء؛ ليكون التّقدير: الذي ضربته أنا؛ لأنّ (أل) في (الضّارب) اسم موصول بمعنى الذي، وحقّ العائد أن يكون بضمير الغائب لا بضمير المتكلّم؛ لئلا يصير الإخبار لغوًا إذ التّقدير: الذي قتلتني، فيصير من قبيل الذي ضربت أنا[٢].

المسألة العاشرة : قال السّيوطيّ في قول الشّاعر :

وما نُبَالِي إذَا ما كُنْتِ جَارتُنا ألَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ

«رأيت في (الكافي) لابن النّحّاس أنّ المُبرِّد أنشده بلفظ (سِواكَ) فلا ضرورة إذن ولا شاهد»[٣].

هذا البيت استشهد به النّحاة على الإتيان بالضّمير المتّصل بعد (إلّا) والقياس المنفصل (إيّاك) وهو شاذّ للضّرورة، وقد أنشده الفرّاء ولم يعزه إلى أحد[٤]، وأنشده السّيرافيّ عن ثعلب وعدّه من ضرورات الشّعر، قال: «وقد يضطرّ الشّاعر فيضع الضّمير المتّصل في موضع المنفصل، أنشد أحمد بن يحيى ثعلب:

وما نُبَالِي إذَا ما كُنْتِ جَارتُنا ألَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ»[٥]

وكذا أنشده ابن الخبّاز عن ثعلب وعدّه من الضّرورات، وقال: «وإنّما أراد إلّا إيّاك كقوله تعالى: أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ »[٦]. وقال ابن يعش: «ربّما اضطر الشّاعر فوضع المتّصل موضع المنفصل، نحو ما أنشده أحمد بن يحيى: وما نُبَالِي إذَا ما كُنْتِ جَارتُنا إلخ. ثمّ قال: وقد ذهب بعضهم إلى أنّها هي العاملة وإنّما أتى

(١) ينظر: سفر السعادة ٢/٧٢٠، وتذكرة النحاة ٥٩٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٢٨.

(٣) ينظر: شرح شواهد المغني ٢/٨٤٥.

(٤) ينظر: فرائد القلائد ١/٢٣١.

(٥) ينظر: شرح الكتاب ٣/١٢٣.

(٦) سورة الإسراء ٢٣.

بالضّمير المنصوب بعد (إلّا) هنا؛ لأنّه استثناء مقدّم، والمراد أن يجاورنا ديّارٌ إلّا أنتِ، أي أنتِ المطلوبة، فإذا حصلتِ فلا التفاتَ إلى غيركِ»[١].

وقال ابن مالك:«والأكثرون على أنّ الاتّصال فيه لم يُستبح إلّا للضّرورة؛ لأنّ حقّ الضّمير الواقع بعد (إلّا) الانفصال اعتبارًا بأنّ (إلّا) غير عاملة»[٢].

وأنشده القزّاز القيرواني عن الكوفيين، ونسب لهم جواز اتّصال الضّمير بـ(إلّا) فأجازوا: إلّاكَ، وأنشدوا البيت استدلالًا على مذهبهم، فقال الشّاعر: إلّاكِ، والوجه أن يقول: إلّا أنتِ، ورواية مَن لم يُجز:

وما نُبَالِي إذَا ما كُنْتِ جَارتُنا ألَّا يُجاوِرَنا سِواكِ دَيَّارُ[٣]

وكذا أنشده ابن عصفور عن الفرّاء، وعدّه من الضّرورات أيضا[٤]. وقال في شرح الجمل: «لا يجوز ما ضربت إلّاكَ، إلّا في ضرورة الشّعر، وأنشد البيت»[٥].

وذكر محمّد سليم أنّ ابن الأنباريّ أجاز وقوع المتّصل بعد (إلّا) مطلقا، ومنعه المبرّد مطلقًا وأنشد مكان: إلّاكِ: سواكِ[٦].

قلت: رواية البيت عند الأكثرين (إلّاكِ) باتّصال الضّمير بـ(إلّا) وهي ضرورة ولا يقاس عليها، وهو مذهب ينسب للكوفيين والذي يؤكّده أنّ المصادر تكاد تجمع على روايته عن طريق أئمة الكوفة الفرّاء وثعلب. أمّا رواية (سواكِ) بدلًا عن (إيّاكِ) فهي من الروايات النّادرة وليست بشهرة الرواية الأولى وروايتها عن طريق المبرّد تشعر أنّها من ردود البصريين على الكوفيين خاصّة بأنّ رواية (إلّاكِ) جاءت عن طريق معاصره ثعلب، والله أعلم.

---

(١) ينظر: شرح المفصل ١٨٨/٣.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٥٢/١.
(٣) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٧٣.
(٤) ينظر: ضرائر الشعر ٢٦٢.
(٥) ينظر: شرح الجمل ١٨/٢.
(٦) ينظر: موارد البصائر ٣٦٧.

مراجع البحث:

-ارتشاف الضرب في لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ.

-الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

-إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، مركز الملك فيصل، الرياض، ١٤٠٦هـ.

-اشتقاق أسماء الله، لابن النحاس، تحقيق: محمد الطبراني، مركز البحوث والتواصل المعرفي، ١٤٤١هـ.

-إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة بن عبد الله النشرتي، دار المريخ، ١٣٩٩هـ.

-إعراب القرآن، لابن النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد، ١٣٩٧هـ.

-الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للحسن الفارقي، تحقيق: سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ١٣٩٤هـ.

-الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٣١هـ.

-أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل- دار عمار، ١٤٠٩هـ.

-إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٤٢٦هـ.

-الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك، مكتبة الخانجي، ٢٠٠٠٢م.

-البحر المحيط في أصول الفقه، لبدر الدين الزركشي، دار الكتبي، ١٤١٤هـ.

-البديع في علم العربية، لأبي السعادات ابن الأثير، تحقيق: صالح العايد، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٢١هـ.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ.

-تاريخ العلماء النحويين، لابن مسعر، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ.

-تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، لابن مكي الصقلي، تحقيق: عبد العزيز مطر، وزارة الأوقاف بمصر ١٤١٥هـ.

-تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

-التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: محمد المحيميد، شركة العبيكان، ١٤٣٨هـ.

-التهذيب بمحكم الترتيب، لابن شهيد الأندلسي، تحقيق: علي البواب، مكتبة المعارف، ١٤٢٠هـ.

-الجمل في النحو، لأب القاسم الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ.

-الجنى الداني في حروف المعاني، لابن قاسم المرادي، تحقيق: طه محسن، جامعة بغداد، ١٣٩٦هـ.

-جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، لعلاء الدين الإربلي، تحقيق: إميل يعقوب، دار النفائس، ١٤٣٠هـ.

-الحفاية بتوضيح الكفاية، لعبد الله بن محمد البيتوشي، تحقيق: طه صالح آغا، دار الكتب العلمية، ٢٠١٢م.

-خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ١٤٢٧هـ.

-الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٨هـ.

-الدرر السنية حاشية على شرح الخلاصة، لزكريا الأنصاري، تحقيق: وليد الحسين، دار ابن حزم، ١٤٣٢هـ.

-رسائل في اللغة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: وليد السراقبي،مركز الملك فيصل، ١٤٢٨هـ.

-الروض الأنف في شرح السيرة النبوية، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: عمر السلامي، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ.

-سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين السخاوي، تحقيق: محمد الدالي، دار صادر، ١٤١٥هـ.

-شرح أبيات الجمل، لابن سيده، تحقيق: محمد العامودي، نادي المدينة الأدبي، ١٤٣٨هـ.

-شرح أبيات سيبويه، للنحاس، تحقيق: وهبة متولي عمر سالمة، مكتبة الشباب، ١٤٠٥هـ.

-شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، هجر للطباعة، ١٤١٠هـ.

-شرح ألفية ابن مالك، لابن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار ومكتبة المعارف، ١٤٢٨هـ.

-شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: أحمد خطاب العمر، وزارة الإعلام بالعراق، ١٣٩٣هـ.

-شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مركز البحث العلمي بجامعة القرى.

-شرح الكافية، للرضي الإستراباذي، تحقيق: يوسف عمر، جامعة بنغازي، ١٣٩٨هـ.

-شرح اللباب في علم الإعراب، لمحمد بن مسعود الفالي السيرافي، تحقيق: محمد المهدي عمار، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.

-شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ١٤٣٤هـ.

-شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، ١٤١٩هـ.

-شرح شواهد المغني، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، مكتبة الحياة.

-شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، شركة القدس للتوزيع.

-شمس العلوم وداء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري، تحقيق: حسين العمري وزملائه، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

-ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار النفائس، ١٤٠٢هـ.

-طبقات النحاة واللغويين، لابن قاضي شهبة، تحقيق:خالد السويدي، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٣٩هـ.

-طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

-عمدة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ١٤٢٥هـ.

-العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، ١٩٨١م.

-الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.

-فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد محمود فجال، قنديل للطباعة والنشر، ١٤٤٠هـ.

-كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٧م.

-كتابان في النحو، للنحاس وابن الحنبلي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر، ١٤٢٥هـ.

-ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٢هـ.

-مختصر العين، للخطيب الإسكافي، تحقيق: هادي حسن حمودي، وزارة التراث بدولة عمان، ١٤١٩هـ.

-مختصر العين، للزبيدي، تحقيق: نور الشاذلي، عالم الكتب، ١٤١٧هـ.

-مختصر تذكرة ابن هشام، لمحمد بن جلال التباني، تحقيق: جابر السريع، مؤسسة الريان، ١٤٣٤هـ.

-المخصص، لابن سيده، دار الآفاق الجديدة .

-المدخل إلى تقويم اللسان، لابن هشام اللخمي، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، ١٤٣٢هـ.

-المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: طارق الجنابي، دار الرائد العربي، ١٤٠٦هـ.

-المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: مصطفى العيثاوي، نادي المدينة المنورة الأدبي،١٤٤٠هـ.

-مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

-مصابيح المغاني في حروف المعاني، لابن الخطيب الموزعي، تحقيق: عائض ابن نافع العمري، دار المنار، ١٤١٤هـ.

-معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار اللباب، ١٤٣٩هـ.

-المقصور والممدود، للفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

-المقصور والممدود، لابن ولاد، تحقيق: إبراهيم عبد الله، مجمع اللغة العربية بدمشق.

-موارد البصائر لفرائد الضرائر، لمحمد سليم، تحقيق: حازم سعيد يونس، دار عمار، ١٤٢٠هـ.

-نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٥هـ.

* * *